

مسائل خلافية في النحو

المقتضي للشبه قيل : فعل الأمر إن لم يكن فيه حرف المضارعة لفظاً فهو مقدر مُراد وحذف لفظاً للعلم به فالتقدير في قولك : قم لتقم ويدل على ذلك أن حذف لام الأمر قد جاء صريحا كقول الشاعر : .

(مٌحَمَّـدٌ تَفْـدٍ نَفْسَـكَ كَلِّـمْ نَفْسِـ ... إِذَا مَا خِـفَّتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا) .

أي : لِيَتَفَدٍ . وقال الآخر : .

(على مثل أصحاب البعوضة فاخمسي ... لك الويلُ >رَّـ الوجهِ أو يَبِكُ مَنْ يَكِي) .
أي ليبيك .

والجواب : ان هذا الفعل لم يوجد فيه علة الإعراب لأن علة إعرابه إمّا أصل أو شبه وكلاهما لم يوجد على ما تقدم .

وكونه امراً لم يوجب إعرابه بل الموجب (إعراب) الفعل